د. جاري فاتح	د. شلال زهير	د. بن طالبي فريد
fatamsetif@gmail.com 0551883881	chellalzohir@gmail.com 0560352294	bentalbi2009@yahoo.fr 0559885382
دكتوراه علوم تخصص نقود ومالية	دكتوراه علوم تخصص تسيير المنظمات	دكتوراه علوم تخصص نقود ومالية
أساتذة محاضرين قسم (أ) بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسير بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس – الجزائر–		

ورقة بحثية تحت عنوان:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل اقتصادي لترقية الصادرات خارج المحروقات

للمشاركة في فعاليات الملتقى الوطني حول:

آليات دعم النمو الاقتصادي في الجزائر: الإمكانيات والفرص

أي بدائل لدعم النمو الاقتصادي؟

يومي 24 و25 أفريل2018 بجامعة أحمد دراية أدرار الجزائر

ملخص:

الهدف من الورقة البحثية هو إبراز جهود السلطات الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق الاعتماد على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي لرفع تحديات هذا القطاع وتنويع مصادر تمويل البلاد من العملة الصعبة لتخفيف تبعية الاقتصاد الجزائري من إيرادات المحروقات، وذلك عن طريق تحليل مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الصادرات وتحديد نقاط القوة من اجل تثمينها وتعزيها وتحديد نقاط الضعف من اجل اقتراح حلول لمعالجتها.

الكلمات الدالة: الصادرات خارج قطاع المحروقات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترقية الصادرات

RESUME :

L'objectif de cette article est de mettre en avant les efforts engagées par le gouvernement Algérien pour la promotion des exportation hors hydrocarbure, comme alternative stratégique basé sur le développement du secteur des petites et moyennes entreprises, comme vecteur de la promotion des exportations hors hydrocarbures afin de diversifié l'économie Algérienne et développer les sources de revenue en devis et ceux à travers l'analyse de points fort et les faiblesses de l'environnement dans le quelle ce secteur évolue dans le but de consolidé les points forts et de proposer des solutions pour corriger les écarts négatives.

Les mots clefs : exportation hors hydrocarbures, petites et moyennes entreprises, promotion des exportations

أهمية الورقة البحثية:

تكتسي هذه الورقة البحثية أهمية كبيرة من جانب دراسة وتحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، كبديل استراتيجي لتحقيق التنويع في تركيبة الصادرات وللخروج من تبعية الإيرادات من العملة الصعبة لقطاع المحروقات.

أهداف الورقة البحثية:

تهدف الورقة البحثية إلى معالجة النقاط الرئيسية الاتية:

- ✓ تحليل تطور وتركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ دراسة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ تحليل نقاط القوة والضعف في آليات ترقية الصادرات في الجزائر.

منهجية الدراسات:

للإحاطة بمختلف الموضع تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بآليات ترقية الصادرات خارج المحروقات، في حبن تم الاستعانة بأدوات المنهج التحليلي لدراسة وتحليل الاحصائيات والنتائج المرتبطة بمساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وذلك وفق محورين كالاتي:

- **المحور الأول:** مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة في النمو الاقتصادي
- **المحور الثاني:** دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

المحور الأول: مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة في النمو الاقتصادي

سيخصص هذا المحور لدراسة العناصر التالية:

أولا: تحليل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرف عدد م ص م تطورا كبيرا، حيث وصل عددها في نهاية السداسي الأول من سنة2017 إلى 1060289 مؤسسة غير أنه يبقي عدد المؤسسات المصغرة يمثل أكبر نسبة منها بـ:97.7% مما لا يسمح لها بامتصاص عدد أكبر من البطالين طالما هي تشغل في حدود عشرة عمال، وفي الوقت نفسه نجد المؤسسات المتوسطة والتي يمكنها تشغيل حتى حدود 249 عامل لا تمثل سوى 0.3 من المجموع الكلي، طبعا هذا لم يتغير منذ فتح المجال لمثل هذا النوع من المؤسسات والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم01: توزيع م ص م حسب الحجم

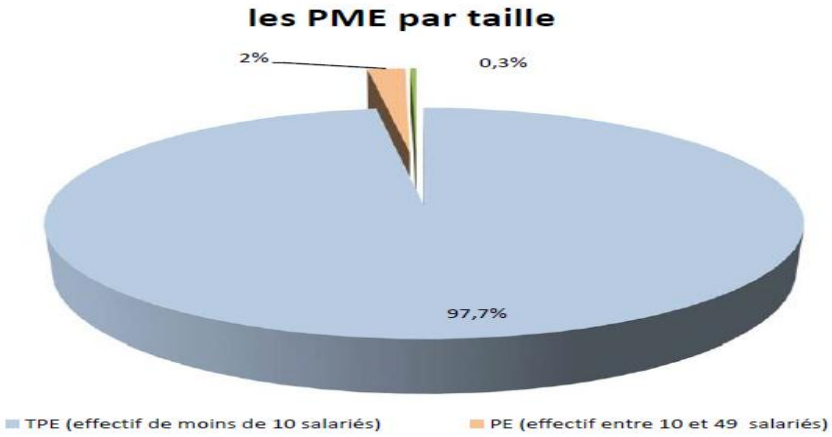

Source: R.A.D.P, Ministère de l'industrie de le petite et Moyenne Entreprise Et de la promotion de l'investissement, D.G.V.S.E.E.S, Bulletin d'information statistique de la PME, N : 31, Edition Novembre du 2017, p9.

أيضا ما يزيد من الصعوبات التي تعانيها م ص م حسب ما تظهره الإحصائيات أدناه أن قطاع الخدمات مضاف له الحرف استحوذا على أكثر من 70% من عدد م ص م للقطاع الخاص وفي المقابل نجدها في القطاعات الأخرى لا تمثل سوى جزء قليل منها وبنسب ضعيفة جدا؛ كالمحروقات 0.27% والفلاحة 0.6% وحتى في الصناعات المصنعة كقطاع حيوي لا تمثل سوى 8.75% وهو ما لا يمكنها أن تساهم في تحقيق منتجات توجه للتصدير أو بدائل للواردات؛ بل ميزتها أنها مؤسسات خدمية متخصصة في النقل، وهذا يبقيها على ما كانت عليه منذ بداية نشاطها.

الجدول رقم 01: تطور م ص م حسب قطاعات النشاط حتى 2017/06/30

قطاعات النشاط	القطاع الخاص	%	القطاع العام	%	المجموع	%
الفلاحة	6392	0.6	84	31.81	6476	0.61
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المرتبطة	2843	0.27	3	1.13	2846	0.26
البناء والأشغال العمومية	177727	16.77	23	8.71	177750	16.76
الصناعات المصنعة	92804	8.75	84	31.81	92888	8.76
الخدمات بما فيها المهن الحرة	536560	50.62	70	26.51	536630	50.61
الحرف	243699	22.99	---	---	243699	22.99
المجموع الكلي	1060025	100	264	100	1060289	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

R.A.D.P, Ministère de l'industrie de le petite et Moyenne Entreprise Et de la promotion de l'investissement, D.G.V.S.E.E.S, Bulletin d'information statistique de la PME, N:31,op-cit, p10-12.

ثانيا: تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض مؤشرات النمو الاقتصادي

لتحليل مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي سيتم التركيز دراسة عينة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية وهي كالاتي:

- ✓ مساهمتها في القيمة المضافة؛
- ✓ مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.

1. المساهمة في القيمة المضافة:

تظهر مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم03: معدل تطور القيمة المضافة للفترة حسب الطابع القانوني 2014/2003

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع الخاص%	75.5	85.53	85.9	86.63	87.64	89.27	90.15	92.89	90.25	90.41	91.37	92.87
القطاع العام %	24.5	14.46	14.09	13.36	12.35	10.73	9.85	7.11	9.75	9.59	8.63	7.13
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : Bulletins d'informations statistiques de la PME 2004-2013

www.ons.dz le : 13/02/2016 a 11 :00.

يظهر من الجدول السابق أن القطاع الخاص استحوذ على الحصة الكبرى من تحقيق القيمة المضافة وبنسب مرتفعة لا تقل في متوسطها على 85%؛ لكن بالعودة لبيانات القيمة المضافة التي يحققها كل قطاع من سنة لأخرى، حيث إن أعلى قيمة مضافة هي التي يقدمها قطاع النقل والمواصلات، مع العلم أنه قطاع خدماتي وليس إنتاجي، يليه قطاع التجارة، والزراعة، والبناء والأشغال العمومية، ثم الصناعات الغذائية على التوالي، ثم تأتي بقية القطاعات بإسهام ضئيل مقارنتا بالقطاعات الأخرى[1]، وهو ما يدل على أن إسهام المؤسسات الإنتاجية أقل بكثير من إسهام المؤسسات الخدماتية وهذا ما يفسر في جزء كبير منه أن النمو المسجل على المستوى الكلي غير المرتبط بأنشطة فعالة للقطاعات الداخلية، أيضا يظهر أن عدم الالتزام ببنود الاستراتيجية الحكومية لإنشاء قطاع مؤسساتي ديناميكي يعول عليه مستقبلا دفع لتنامى قطاع خدماتي قيمته المضافة محدودة جدا.

كما تدعم الإحصاءات ذلك مشيرة إلى أنه مثلا في سنة 2008 مساهمة م ص م في الثروة سجلت نسبة 1.3% والتي تبقى ضعيفة جدا أين سجلت في فرنسا نسبة 56%، وبالرغم من أنه خلال الفترة 2002 إلى 2014 تم إنشاء ما يفوق 310000 مؤسسة؛ أي في حدود 25000 مؤسسة سنويا في المتوسط؛ لكن في الفترة

[1] جاري فاتح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ورقة لمؤتمر الاتجاهات المعاصرة في إدارة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأردن، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،03-05ماي 2016، ص ص،14، 15.

نفسها سجل على مستوى القطاع الخاص ما يزيد عن 60000 شطب للمؤسسات؛ أي حوالي 5000 شطب سنوي في المتوسط،[1] ولم يختلف عليه الوضع في السنوات 2015-2017.

وحتى يتبن الأمر جيدا نحاول أن نظهر مساهمة قطاع م ص م في تحقيق الناتج الداخلي الخام كمتغير اقتصادي هام.

1. المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

يظهر الجدول الموالي حصة كل من القطاعين العام والخاص في تحقيق الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم02: معدل تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني للفترة 2001/2014

الطابع القانوني	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	22.9	21.8	21.59	20.44	19.2	17.55	16.41	15.02	13.70	14.12	13.85	15.01
القطاع الخاص	77.1	78.2	78.41	79.56	80.8	82.45	83.59	84.98	86.3	85.88	86.15	84.99
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source :

- Bulletins d'informations statistiques de la PME 2004-2013, op.cit
- www.ons.dz, le10/01/2016 a 18 :50.

يظهر بشكل واضح للعيان أن حصة القطاع الخاص في تحقيق الناتج الداخلي الخام لم تنخفض على 77% طول فترة الدراسة وأن مساهمة القطاع العام تبدو قليلة إن لم نقل ضعيفة، طبعا يجد هذا تفسيره في الدعم الكبير والوسائل المقدمة من طرف السلطات لتشجيع القطاع الخاص وهو ما تبين من عدد المؤسسات المنشأة في كل سنة.

لكن علينا أن نوضح هنا أنه بالرغم من كل ذلك يبقى مستوى اندماج م ص م في النشاط الاقتصادي محدودا، فمثلا في سنة 2010 المتوسط الوطني يشير إلى 17 مؤسسة لكل 1000 مواطن ثم في 2012 انتقل إلى 20 م ص م لكل 1000مواطن وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي المتوقف عند 45 م ص م لكل 1000 مواطن، وربما يزيد من صعوبة الوضع أن هذا المعدل لا يتجاوز 12 م ص م الخاصة للأشخاص المعنوية لكل 1000 مواطن، وبالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأهم مثلا في سنة 2000 كان 57 م ص م لكل 1000مواطن(نجد في إيطاليا العدد 77.4 وفي فرنسا 20).[2]

[1] المرجع السابق، ص16.

[2] MEMIRI YAICI Farida, Les PMI et l'emploie en Algérie, une diversité de dispositifs d'appui pour quels résultat ?, Algérie, revue de CREAD n :110, p58.

المحور الثاني: دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

يركز هذا المحور على تحليل الاجراءات المعتمدة من طرف السلطات الجزائرية لترقية الصادرات إضافة الى محاولة تحليل تطور وتركيبة الصادرة خارج المحروقات لمعرفة ما مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية.

أولا: الإجراءات التحفيزية لترقية الصادرات

وضعت الحكومة الجزائرية إطار تحفيزي خاص بترقية الصادرات خارج المحروقات لفائدة المؤسسات التي تسعى إلى ولوج الأسواق الأجنبية، مما يعود بالفائدة على المؤسسة في حد ذاتها وللدولة، بهدف الرفع من مستوى الصادرات خارج المحروقات مما يساعد في تقليل العجز التجاري والمساهمة في المداخيل من العملة الصعبة للبلاد، والذي يعتبر هدف استراتيجي بالنسبة للدولة مما دفعها إلى تقديم إعفاءات جبائيه وجمركية وتسهيلات تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لحثها على التصدير والرفع من مستوى تنافسيتها على المستوى الدولي، إضافة إلى تقديم تسهيلات إدارية وجمركية ومعاملات استثنائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا المجال يصل إلى تحمل جزئ من تكاليف عملية التصدير(النقل والتأمين) وتعويض جزئ من أعباء النقل، خاصة بالنسبة للمواد سريعة التلف.

وفي هذا السياق يمكن عرض ملخص عن أهم الإجراءات والتحفيزات المالية وغير المالية لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير في الجدول الآتي:

الجدول رقم04: ملخص عن التسهيلات الجمركية التحفيزات والجبائيه والمالية للترقية الصادرات خارج المحروقات

طبيعة العملية	التسهيلات والتحفيزات
التوطين البنكي	الإعفاء من التوطين لتصدير العينات والمشاركة في المعارض الدولية أو البضائع التي تقل قيمتها عن 100.000دج. الاستفادة من إجراء التوطين المؤجل (خمسة أيام من تاريخ الارسال) بالنسبة للمنتجات الطازجة أو سريعة التلف.
الاجراءات الجمركة	الاستفادة من الرواق الأخضر مع الاعفاء من الرقابة الفورية لتصدير الخضر والفواكه والمنتجات الطازجة واتمام الإجراءات الجمركية في نفس اليوم. إتمام الإجراءات في أجل أقصاه 48 ساعة. تخصيص مساحات مخصصة للسلع الموجهة للتصدير على مستوى الموانئ والموانئ الجافة أو الخاضعة للرقابة الجمركية.
الدعم المالي عن طريق الصندوق الوطني	بعد التصدير تعويض 50 % من نفقات النقل الدولية للمنتجات سريعة التلف (80% للتمور)، 25% للمنتجات غير الزراعية للوجهات البعيدة. التكفل بجزء من مصاريف المشاركة في المعارض الدولية (استئجار الأجنحة، إرسال العينات، الإشهار). التكفل 100% بنفقات المشاركات الرسمية المقررة في برنامج وزارة التجارة و50% للمشاركات

لترقية الصادرات	الفردية. التكفل 50% من نفقات دراسات تشخيص التصدير أو إنشاء خلية داخلية للتصدير. التكفل بنفقات استشراف الأسواق الخارجية للتصدير وإنشاء كيانات تجارية أولية في الخارج (10%،25%،50%). التكفل بنفقات إنشاء العلامة التجارية والحماية في الخارج وإعداد أوسمة للتزيين للمصدرين المبتدئين التكفل بنسبة (25%و50%) لنفقات دراسة الأسواق الخارجية لفائدة المصدر.
الامتيازات ذات الطابع الجبائي	الإعفاء من: ✓ الرسم على رقم الأعمال ✓ الضريبة على أرباح الشركات ✓ الرسم على القيمة المضافة ✓ الشراء بالإعفاء من القيمة المضافة للمواد المستوردة التي تدخل في إنتاج المواد المصدرة
الأنظمة الجمركية الاقتصادية	يمكن للمصدر الاستفادة من الإجراءات التي تمنحها الأنظمة الجمركية الاقتصادية فيما يخص تسريع عملية الجمركة وتعليق تسديد الحقوق الجمركية عن طريق اختيار أحد الأنظمة التي تتلائم مع طبيعة نشاطه ومنها: ✓ نظام المستودع ✓ نظام العبور ✓ التصدير المؤقت ✓ نظام التموين بالإعفاء ✓ القبول المؤقت
منح شهادة المنشأ	الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة بالنسبة للمنتجات المصدرة للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر (GZAEL). شهادة تداول البضائع EUR1 الخاصة بالاتحاد الأوربي مسلمة من طرف الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة وتحمل ختم الجمارك الجزائرية.
توطين عائدات التصدير من العملة الصعبة	تحويل 50% بالمقابل بالدينار الجزائري. 50% الباقية بالعملة الصعبة تحول 60% منها إلى حساب المصدر بالعملة الصعبة و40% الباقية تستعمل تحت مسؤولية المصدر في ترقية الصادرات.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الدليل الارشادي للمصدر المعد من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية طبعة 2015، ودليل المصدر للجمارك الجزائرية طبعة 2016.

وفي هذا الإطار فإن الدولة تعمل على تهيئة المناخ المناسب لترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق تقديم تسهيلات إدارية وتحفيزات مالية وجمركية تهدف لتسهيل وتسريع وتبسيط إجراءات التصدير عن طريق منح المصدر لمعاملة تفضيلية بامتياز مقارنة مع المتعاملين الاقتصادين الآخرين، لتذليل العقبات الإدارية والاجرائية للتصدير، هذه المساندة تتعدى إلى أن تصل إلى المساهمة المباشرة في تحمل بعض أعباء عملية التصدير بهدف الرفع من تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، ومن أبرز هذه الإعانات هي تعويض جزء من

أعباء النقل للوجهات البعيدة وللمنتجات الطازجة سريعة التلف بما فيها التمور التي تستفيد من أعلى نسبة للتعويض بعد عملية التصدير وذلك عن طريق التمويل من الصندوق الوطني لترقية الصادرات.

وفي هذا الإطار، يمكن لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها لأسواق الصادرات من خلال ثلاث قنوات[1]:

- ✓ صادرات مباشرة.
- ✓ صادرات غير مباشرة من خلال وسطاء.
- ✓ الاندماج المادي بواسطة المصنعين الكبار.

بينما تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف معينة من بعض مزايا المرونة، نجدها أنها تعاني من عدة عراقيل للوصول إلى أسواق التصدير، لهذا الغرض بادرت العديد من الدول إلى إنشاء وكالات لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم الدعم والمساعدة وهي وكالات تابعة للدولة مثل الدواوين الوطنية لترقية الصادرات، غرف التجارة الوطنية دوائر التجارة والشركات التجارية الخاصة، والتي تساهم بقسط كبير في إنجاح عملية التصدير[2].

ثانيا: تطور الصادرات خارج المحروقات

تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا مقارنتا مع حجم الصادرات الاجمالية حيث أنها لا تتعدى في أحسن الأحوال 3% من اجمالي الصادرات، وهذا ليس بالأمر الجديد للواقع الاقتصادي الجزائري، ولكن الاشكال يبقى مطروح والاحصائيات تؤكد ذلك بأن الإصلاحات الاقتصادية والدعم المالي والمؤسساتي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحفيزات المالية والجبائيه المدعمة بهياكل وترقية الاستثمار في الجزائر لم تحقق نتائج إيجابية على مستوى الرفع من حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات كما هو موضح في الجدول الاتي:

الجدول رقم 05: تطور حجم الصادرات خارج المحروقات

[1] جميل جمعان، التصدير في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد21، 2000، ص 21.

[2] حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة، 2013/2013، ص 62.

القيمة بالمليون دولار أمريكي

التعيين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*	الحصة(%)
التغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	1,13
الطاقة والتشحيم	44 128	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	32 699	27 102	93,84
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	0,29
نصف المواد	692	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 693	1 597	4,5
سلع المعدات الفلاحية	-	1	-	1	-	2	1	-	-
سلع المعدات الصناعية	42	30	35	32	28	16	19	53	0,18
سلع الإستهلاك الغير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	18	0,06
مجموع الصادرات	45 194	57 053	73 489	71 866	64 974	62 886	34 668	28 883	100

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر، عن الموقع الإلكتروني: http://www.caci.dz/ar

قراءة بيانات الجدول أعلاه تؤكد ضعف حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016، الأمر الذي لا يناقض حجم الدعم المالي والتحفيزات المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالإحصائيات تؤكد على إخفاق سياسات التنويع الاقتصادي وفشل الرهان على هذا القطاع في تنويع مصادر العملة الصعبة والرفع من الصادرات خارج قطاع المحروقات، والإشكال المطروح أن المؤسسات المصدرة في حد ذاتها لم تستطع المحافظة على وتيرة التصدير الضعيفة، حيث يمكن ملاحظة التراجع المستمر لحجم الصادرات بداية من سنة 2011 حين حققت أعلى مستوى كما هو موضع في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات

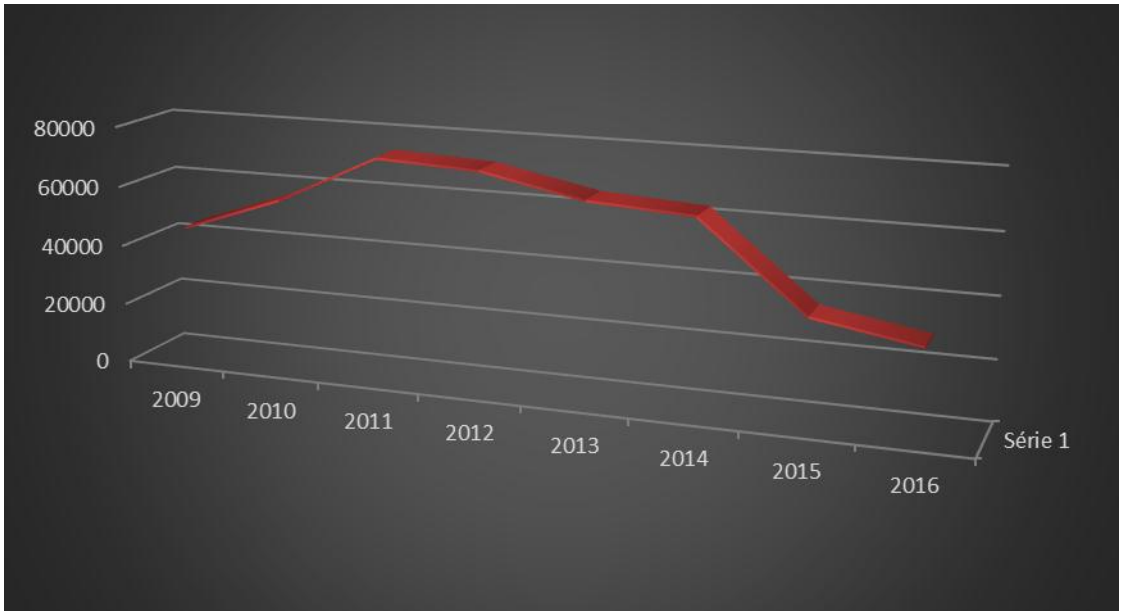

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول رقم 05

وفي هذا السياق، سعت السلطات الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات برسم استراتيجية شاملة تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج المحروقات إلى مستويات عالية القيمة في السنوات القادمة من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، غير أن ذلك لم يتحقق لحد الآن، حيث أن المتتبع لواقع الصادرات الجزائرية مع الأخذ في الحسبان توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تركز جلها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية في قطاعات الصناعات التحويلية والزراعة اللذان يشكلان تكلفة كبيرة في الواردات الجزائرية. تتولد قناعة بضآلة توجه هذا النوع من المؤسسات نحو التصدير نتيجة لتركيزها في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية.[1]

وعليه، فإن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع يعتبر مؤشر هام على قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، والتي تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود الطلب عليها، ويعبر هذا المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية، وإما على وجود تركيز كبير لصادرات البلد في عدد من السلع وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين، وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات الطلب العالمي[2].

ولتحليل أسباب هذا التراجع في حجم الصادرات خارج المحروقات يجب تحليل تركيبة المواد المصدرة والتي تظهر في الشكل الآتي:

الشكل رقم 03: تركيبة المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات

[1] العلواني عديلة وآخرون، دور تحفيز الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر 2017 بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2017، ص19.

[2] حياة بن سماعين و ريان زير، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–(2014/2005)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017، ص 192.

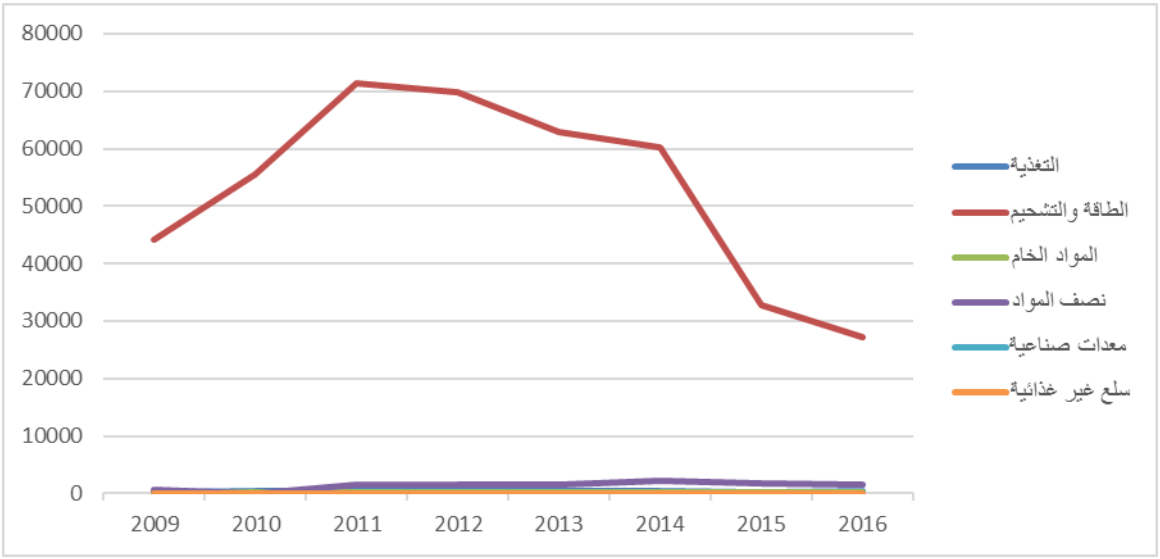

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول رقم05.

عند تحليل تركيبة المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات يمكن ملاحظة سبب تراجع الحجم الإجمالي للصادرات إلى تراجع صادرات المواد المصنفة ضمن قائمة الطاقة والتشحيم التي تشكل 93.84% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة ما بين 2016/2009 والذي يعبر على هيمنة هذا القطاع على التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات وأن أي تغير أو تراجع في الحصة السوقية الدولية لهذه المواد ستؤثر سلبا في حجم الصادرات لأن باقي التغير بالزيادة أو النقصان لا يؤثر كثيرا على التوجه الإجمالي للصادرات انطلاقا من أن صادرات باقي المواد مجتمعة لا تتعدى 8% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات.

وبناء على ما سبق، يمكن دعم تفسير أسباب ضعف الصادرات خارج المحروقات بضعف الميزة التنافسية للسلع المصدرة والتي يمكن عرضها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 06: مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة لأهم السلع المصدرة خارج المحروقات 2015/2010

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر RCA*	0.95	0.94	0.95	0.96	0.94	0.92

المصدر: حمزة العوادي وجمال خنشور، إشكالية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال 2015/2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة، العدد 09، جوان 2016، ص 161.

يعتبر مؤشر الميزة التنافسية من أهم المؤشرات التي يتم على أساسها تقييم مدى تنافسية السلع المصدرة في الأسواق الدولية، فكلما كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد كلما كان للسلع المصدرة قدرة تنافسية أكبر في الأسواق الدولية وإمكانية المحافظة والرفع من الحصة السوقية وبالتالي الرفع من قيمة وحجم الصادرات، أما إذا

كانت نتائج المؤشر أقل من الواحد فهذا يدل على ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة ومدى هشاشة حصتها السوقية أمام التنافس الدولي.

وبناء على نتائج الجدول أعلاه يتضح ضعف الميزة التنافسية للصادرات الجزائرية، حيث أن " قيمة المؤشر تشير على مدى سنوات إلى قيمة سلبية قريبة من (−1)، مما يؤكد أن صادرة الجزائر خارج المحروقات لا تتمتع بأدنى ميزة تنافسية مقارنة بالمنتجات المستوردة، وأهم سبب لذلك هو انعدام التكنولوجيا العالية في المنتجات المصدرة نظرا لاستخدامها التكنولوجيا القاعدية فقط".[1]

ثالثا: تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

بقراءة لبيانات تطور الصادرات خارج المحروقات يتأكد المساهمة الضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات، الذي عرف خلال السنوات الأخيرة تراجعا من حيث الحجم وهو ما يترجم ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة، حيث لم تستطع تطوير حصتها من السوق؛ بل عرفت تراجعا مستمرا بداية من سنة 2014، الأمر الذي لا يتطابق مع التطور في حجم وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها خلال نفس هذه الفترة، الأمر الذي يؤكد غياب استراتيجية التوسع الخارجي لهذه المؤسسات وعدم الاهتمام بالأسواق الخارجية أو عدم إمكانية تسويق المنتج في الأسواق الدولية لضعف الميزة التنافسية وغياب عنصر الجودة في الأسواق الدولية ذات التنافس للدولي الحاد، مما يترتب عليه عدم استفادة الجزائر من الامتيازات التفضيلية في إطار الاتفاقية الدولية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي للتصدير.

وفي هذا السياق، التطور الذي عرفه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتيجة الدعم المالي والتحفيزات الجبائيه والجمركية لمختلف الهيئات الداعمة لهذا القطاع نتج عنه تطور كبير من حيث الكم؛ ولكن عند تحليل تركيبة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية نجد بأن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها مركزة في قطاع الخدمات والأشغال العمومية وهي قطاعات ذات قدرات تصديرية ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها لترقية الصادرات وهو من العوامل الأساسية التي يمكن عن طريقها تفسير المقاربة بين نمو حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف مساهمتها في ترقية الصادرات

[1] بومعزة حليمة، دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000 و 2015) في ظل دعم ومرافقة الدولة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، 2017، ص 93.

xi : قيمة الصادرات لسلعة معينة او مجموعة متجانسة من السلع

mi : قيمة الواردات لنفس السلعة او مجموعة متجانسة من السلع

$$RCA = \frac{xi - mi}{xi + mi}$$

*

خارج المحروقات في الجزائر، حيث يحتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة من حيث نسبة نمو هذا القطاع وهو القطاع الذي يجب التركيز عليه ومنحه الأولوية في التمويل لإنشاء مؤسسات ذات توجه تصديري.

وعليه؛ يمكن تحديد مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية بصفة غير مباشرة، حيث أنها تساهم في تقليص عجز الميزان التجاري عن طريق توفير المواد الاستهلاكية لتلبية الطلب الداخلي أو ما يعرف بسياسة إحلال الواردات، حيث تساهم بفعالية كبيرة في تقليص فاتورة الواردات عن طريق تقديم بدائل للمستهلك وتوفير منتجات محلية الصنع تحل مكان المواد المستوردة.

وما يزيد في فعالية هذه السياسة هو الإجراءات الحمائية التي تبنتها وزارة الخارجية بسبب تدهور احتياطي الصرف، في ظل هذه الظروف فإن تأطير التجارة الخارجية ومنع استيراد قائمة كبيرة من السلع التامة الصنع ومنح رخص الاستيراد لتحديد كميات المواد المستوردة يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتغطية العجز في العرض عن طريق رفع وتيرة الإنتاج وتنوعيه وعرض منتجات محلية.

النتائج والتوصيات

يؤكد تحليل واقع تطور الإحصائيات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه وبالرغم من تطورها من حيث العدد إلى أن مساهمتها في الناتج الداخلي وخلق القيمة المضافة تبقى ضعيفة جدا، وفي ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تكاد تكون مساهمتها معدومة وهذا بالرغم من الدعم المتواصل للسلطات الجزائرية لها، ويعود هذا في جزء كبير منه إلى أن تركيز هذه المؤسسات هو في قطاع الخدمات والأشغال العمومية مما يحد من قدرتها التصديرية الأمر الذي نتج عنه قلة عدد المؤسسات التي تشارك في عملية التصدير والذي يعرف في حد ذاته تراجعا مما يترجم صعوبة المؤسسات القليلة المصدرة في المحافظة على حصتها السوقية بسبب حدة المنافسة الدولية.

إضافة إلى ما سبق، فإن تحليل تركيبة صادرات الجزائر خارج المحروقات تبين تركيزها في قطاع الطاقة والتشحيم التي تشكل 93.84% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات وهو ما يبين هيمنة هذا القطاع على صادرات الجزائر خارج المحروقات مقارنة مع باقي القطاعات التي تبقى مساهمتها هامشية جدا.

وعلية يمكن تحليل مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة غير مباشرة في مجال التجارة الخارجية عن طريق تقليص حجم الواردات، خاصة في الظروف الحالية التي تطبق فيها الجزائر سياسة تأطير التجارة الخارجية عن طريق منع استيراد بعض السلع ومنح رخص استيراد بكميات محددة سنويا، يأتي دور

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في إحلال الواردات عن طريق توفير بدائل استهلاك محلية الصنع وبالتالي تساهم في تقليص عجز الميزان التجاري بصفة غير مباشرة.

وفي هذا السياق يمكن اقتراح التوصيات الاتية:

- ✓ إنشاء وكالة متخصصة في مرافقة المؤسسات المصدرة خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ الترويج للمزايا المقدمة في إطار المعاملة التفضيلية للمنتجات الجزائرية الموجة للتصدير في إطار الاتفاقيات الدولية بما فيها للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر(GZAEL) واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ اعتماد سياسة التحفيز بالنتائج عن طريق تقديم دعم مالي إضافي للمؤسسات التي حققت نتائج إيجابية في مجال التصدير؛
- ✓ تخصيص غلاف مالي لهيئات مرافقة وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحفيزها إنشاء مؤسسات ذات توجه تصديري؛
- ✓ توجيه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاعات التي لها قدرات عالية للتصدير بما فيها الصناعات التحويلية للخروج من النمطية التي يعاني منها هذا القطاع الذي يتميز بالتركيز في مجال الخدمات والأشغال العمومية.

قائمة المراجع:

1. بومعزة حليمة، دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000 و 2015) في ظل دعم ومرافقة الدولة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، 2017.
2. جاري فاتح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ورقة لمؤتمر الاتجاهات المعاصرة في إدارة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأردن، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،03-05ماي 2016.
3. جميل جمعان، التصدير في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد21، 2000.
4. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة، 2013/2013.

5. حياة بن سماعين و ريان زير، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر– (2014/2005)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017.
6. الدليل الارشادي للمصدر المعد من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية طبعة 2015، ودليل المصدر للجمارك الجزائرية طبعة 2016.
7. العلواني عديلة وآخرون، دور تحفيز الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر 2017 بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2017.
8. العوادي حمزة وخنشور جمال ، إشكالية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال 2015/2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة، العدد 09، جوان 2016.

9. Bulletins d'informations statistiques de la PME 2004-2013.
10. http.://www.caci.dz/ar.
11. MEMIRI YAICI Farida, Les PMI et l'emploie en Algérie, une diversité de dispositifs d'appui pour quels résultat ?, Algérie, revue de CREAD n :110.
12. R.A.D.P, Ministère de l'industrie de le petite et Moyenne Entreprise Et de la promotion de l'investissement, D.G.V.S.E.E.S, Bulletin d'information statistique de la PME, N : 31, Edition Novembre du 2017.
13. www.ons.dz.